

## دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر

### Analytical Study of Indicators of the Tourism in Algeria

عامر هوام<sup>1\*</sup>، عيسى بنشوري<sup>2</sup>

<sup>1</sup>مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة - جامعة العربي التبسي - تبسة،

[ameur.haouam@univ-tebessa.dz](mailto:ameur.haouam@univ-tebessa.dz)

<sup>2</sup>جامعة تبسة، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية - جامعة الجزائر

[aissa.banchouri@univ-tebessa.dz](mailto:aissa.banchouri@univ-tebessa.dz)

تاريخ القبول: 2021/06/06

تاريخ الاستلام: 2021/05/04

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل المؤشرات السياحية بالجزائر من خلال تشخيص المقومات السياحية من البنى التحتية الطبيعية، التاريخية، الفندقية والتشريعية؛ وذلك للوقوف على المؤشرات التنافسية السياحية على المستويين المحلي والدولي؛ وذلك في إطار السعي لمعرفة مدى تنفيذ السلطات الجزائرية لمتطلبات التنمية السياحية في ضوء المخططات السياحية التنموية الموجهة للتهيئة السياحية.

وتوصلت الدراسة بأن الجزائر تزخر بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية المميزة لكنها تعاني من نقص حاد في البنى السياحية الفندقية وتدني جميع مؤشراتها السياحية محلياً ودولياً مما أثار سلباً على سيورة المخططات التنموية السياحية لعدم فعاليتها خاصة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

**كلمات مفتاحية:** المقومات السياحية، التنمية السياحية المستدامة، مؤشرات التنافسية السياحية.

**تصنيف JEL:** Q01، M31، Z33.

#### ABSTRACT

This study aims to analyze the indicators of tourism in Algeria by diagnosing the tourism components of the natural, historical, hotel and legislative infrastructures. We also seek in this paper to analyze indicators of tourism competitiveness at the local and international levels to know the extent to which the Algerian authorities implement the requirements of tourism development in light of the tourism plans.

The study concluded that Algeria is rich in many distinctive natural tourism potentials, but it suffers from a severe shortage of hotel tourism structures and the low level of all tourism indicators locally and internationally, which negatively affected the process of tourism development plans due to their ineffectiveness, especially the Master Plan of Tourist Development 2030.

**Keywords:** Tourism Capabilities; Sustainable Tourism Development; Indicators of Tourism Competitiveness.

**Jel Classification Codes :** Z33 ; M31 ; Q01.

\*المؤلف المراسل.

## 1. المقدمة

عانت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي من الوضع الأمني المتدهور وما نتج عنه من الآثار الاقتصادية والاجتماعية أثرت سلباً على نموها في جميع القطاعات بما فيها القطاع السياحي؛ هذا الأخير وبالرغم من تحسن الوضع الأمني وعودة الاستقرار بكامل التراب الجزائري بداية هذا القرن؛ إلا أن تداعيات هذه الآثار على صورة الوجهة السياحية خلفت آثارا سلبية كبيرة يصعب محوها على المدى القصير؛ مما أدى إلى تدهور الجزائر للمراتب الأخيرة في المؤشرات السياحية العالمية، ومن أجل تدارك هذا الوضع قامت الحكومة الجزائرية بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025؛ والذي تم تمديده الى 2030 في محاولة منها لتحقيق سبل التنمية السياحية على المديين المتوسط والطويل، ومن خلال ما سبق نقوم من خلال هذه الورقة البحثية بتحليل المحاور الآتية:

- تشخيص البنى التحتية السياحية بالجزائر وما يرافقها من مقومات تنظيمية وتشريعية؛
- تحليل المؤشرات السياحية التنافسية بالجزائر؛
- أسباب تدهور التنمية السياحية في الجزائر.

## 2. الجانب النظري

### 1.2. المقومات والبنى التحتية السياحية بالجزائر

تزخر الجزائر بعدد من المقومات السياحية الطبيعية بما وهبها الله عز وجل والتاريخية نظرا لتعاقب الحضارات إلى جانب بعض المقومات المادية وتتمثل في المرافق السياحية والفندقية واللوجستية الموجهة خصيصا لتدعيم السياحة بنوعها الداخلية والخارجية.

#### 1.1.2. المقومات السياحية الطبيعية

نظرا لتعدد وتنوعها، يمكن ابراز بعض من المقومات السياحية الطبيعية التي تزخر بها الجزائر بشكل موجز في النقاط التالية (Ministère du Tourisme de l'Artisanat et du Travail familial, 2020):

- التل: عبارة عن شريط ساحلي واسع بطول 1200 كلم و100 الى 200 كلم عرض يحده من الجنوب سلسلة جبلية متوازية مع الساحل والتي تمتد من منطقة تلمسان في الغرب الى الحدود التونسية في الشرق وتتشكل ضمنها مجموعة من السهول الخصبة (متيجة في جنوب

الجزائر العاصمة) اين يتمركز غالبية السكان وحقول وجبال (الأطلس التلي) التي يتجاوز ارتفاعها عادة 2000 متر خاصة جبال جرجرة حيث تكسوها الثلوج خلال الشتاء .

- **الهضاب العليا والأطلس التلي:** مجموعة من السهول والهضاب العليا والتي تمتد بشكل منحرف من الحدود المغربية الى الشمال الشرقي للجزائر؛ هذه السهوب يحدها من الجنوب حاجز جبلي (الأطلس الصحراوي) والذي يمثل جغرافيا امتدادا طبيعيا للأطلس الكبير المغربي في الجزائر؛ ومن الغرب الى الشرق تتوالى جبال القصور وجبال اولاد نايل وجبال الزيبان وكذلك جبال الأوراس التي ترتفع الى أكثر من 2300 م، وتوجد عند سفوح هذه الجبال مجموعة من الواحات التي تحدد بداية الصحراء: بسكرة بوسعادة الأغواط وغرداية في سهب مزاب جنوبا .

- **الصحراء:** تغطي الصحراء 85% من التراب الجزائري (2000 كلم من الغرب الى الشرق و1500 كلم من الشمال الى الجنوب) يتراوح الجنوب الكبير للجزائر بين مناظر بركانية (جبال الهقار) وجبال (طاسيلي نجار) سهوب حجرية وسهوب رملية، فهي تتنوع ما بين أراض وعرة صخرية قليلة الارتفاع، تتجم عن التلال والهضاب، وطبقات من الرمل الدقيق مشكلة في بعض الأحيان الواحات الجميلة كواحة قنطرة ببسكرة والتي توصف حسب الرحالة الفرنسيين "بملكة الصحراء" "La reine du Sahara" (أنساعد، 2012، صفحة 29).

### 2.1.2. المقومات التاريخية والحضارية

شهدت الجزائر منذ القدم تعاقب الحضارات في مختلف الأزمنة التاريخية نظرا لموقعها الجغرافي المميز ولمناخها المتوسطي وامتلاكها لثرواتها الباطنية ومعالمها الطبيعية توهلا لتكون قطبا سياحيا بامتياز، إلى جانب تعدد وتنوع الحضارات التي مرت عليها وتركت العديد من الآثار والشواهد أهمها (مناجلية، 2017، الصفحات 5-6):

- **"موقع الطاسيلي"** الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من جغرافيته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة؛
- **"حي القصبه في الجزائر العاصمة"** والذي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر م وتمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وقد تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992؛

- "وادي ميزاب" بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، ويحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، وقد تم تسجيل وادي ميزاب تراثا عالميا سنة 1982؛
- "موقع تيمقاد" ذي تصميم روماني عتيق، ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كم من مدينة باتنة؛
- "موقع جميلة" المتواجد بسطيف ويتشابه هذا الموقع مع نظيره بمدينة باتنة "تيمقاد الأثرية"؛
- "قلعة بني حماد" وتوجد بمدينة بجاية من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر وقد سجلت تراثا عالميا سنة 1980؛ فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى الآثار الإسلامية، وأثار للدولة الحمادية، ودولة الموحديين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة (الناظوري، 1966)؛
- آثار رومانية "كاركالا" بمدينة تبسة والتي تثبت الوجود الروماني بها (سلطاني، 1999).

### 3.1.2. المقومات المادية

لا تنحصر المقومات المادية في المجال السياحي على الفنادق، وإنما توجد مقومات أخرى داعمة ومرافقة لها والتي تملتها الجزائر وتتمثل في شبكة الطرق والأنفاق، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المرافق الخدماتية... الخ. وسنقتصر في هذه الورقة البحثية على أهم المقومات الأساسية للسياحة وتتمثل في المرافق الفندقية وفق الجدول التالي:

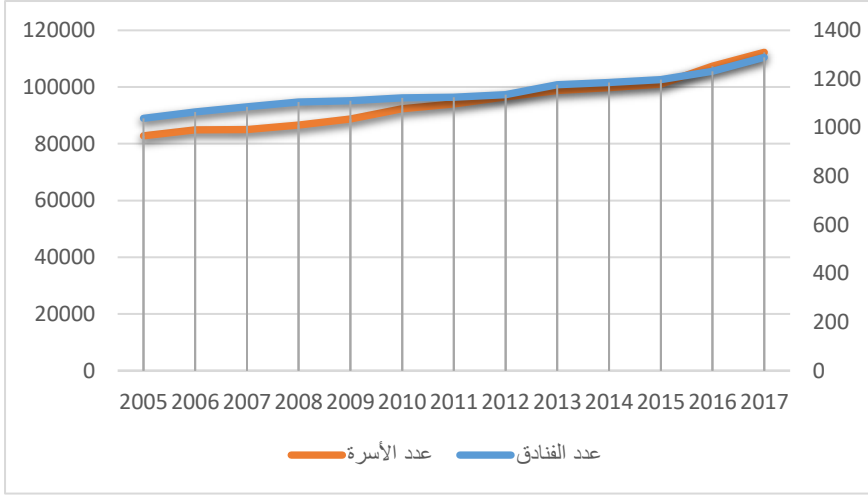
#### الجدول 1: تطور في الطاقات الإيوائية في الجزائر للفترة 2005-2017

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2005	1038	82808
2006	1064	84869
2007	1085	85000
2008	1105	86642
2009	1110	88694
2010	1122	92377
2011	1125	94021
2012	1136	96497
2013	1176	98804
2014	1186	99852
2015	1198	101030

107420	1231	2016
112264	1289	2017

Sources : Ministère du Tourisme (2020).

الشكل 1: التمثيل البياني لتطور في الطاقات الإيوانية في الجزائر للفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول السابق

من خلال هذه المعطيات نجد أن مجموع عدد الفنادق سنة 2017 وصل الى 1289 فندق من مختلف الأصناف وتعداد لنفس السنة في عدد الأسرة نحو 112.264 سرير، حيث تشهد سنويا تطور في أعداد الأسرة والفنادق بمعدل الزيادة تتراوح بين 2 و5% سنوياً، وهذه النسب والأرقام تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت مع الدول الأخرى رغم أن إمكانياتها السياحية الطبيعية والتاريخية تكون أقل من الجزائر خاصة الجارتين تونس والمغرب.

## 2.2. عرض التنظيمات التشريعية في المجال السياحي

أصدرت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ترسانة من التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط السياحي في مختلف مجالاته، ويمكن عرض أهمها بحسب ما جاء بالموقع الحكومي (Le Secrétariat Général du Gouvernement, 2020):

### 1.2.2. تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 77-2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حيث يهدف أساساً الى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي

وفي جميع القطاعات من خلال إعداد المخططات التنموية لكل قطاع ومن بينها القطاع السياحي، حيث نصت المادة 38 على ما يلي: "يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كفايات تطوير الأنشطة السياحية ومنشأتها الأساسية مع مراعاة:

- خصوصيات المناطق وإمكاناتها؛
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- واجبات الاستغلال العقلاني والمتسق للمناطق والفضاءات السياحية".

حيث يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 والذي تم تمديده إلى آفاق 2030 مرجعية أساسية لدى مختلف الهيئات السياحية لتنفيذ محاوره من أجل تحقيق أهداف التنمية السياحية بإشراك جميع الفاعلين بما فيهم الخواص والمستثمرين الأجانب.

### 2.2.2. التنمية المستدامة للسياحة:

قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 11-2003، يتعلق بشروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية ومن بين أهدافه:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- إدماج مقصد "الجزائر" ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال؛
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسليّة؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.

وحسب المادة الخامسة من هذا القانون، تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والتراث التاريخي والثقافي من أجل المحافظة على أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته، حيث تم في هذا الإطار تشكيل اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية وفق قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 9 يوليو سنة 2006، يحدد تشكيلة وكفايات عملها.

**3.2.2. القوانين الأخرى المتعلقة بالسياحة:**

- هناك العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لها علاقة مباشرة بالتنمية السياحية والمتمثلة في إنشاء الهيئات الرسمية من بينها:
- مرسوم رقم 80-77 مؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1400 الموافق 15 مارس سنة 1980 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في ميدان للسياحي. (جريدة رسمية مؤرخة في 18 مارس سنة 1980)؛
  - مرسوم تنفيذي رقم 88-214 مؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1988 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه. (جريدة رسمية المؤرخة في 2 نوفمبر سنة 1988)؛
  - مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ في 24 شوال عام 1418 الموافق 21 فبراير سنة 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي. (جريدة رسمية عدد 11-1998)
  - مراسيم وقوانين متعلقة بالتكوين والتعليم كإنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية وكذا مركز الفندقية والسياحة.

**3. منهجية الدراسة**

اتبعتنا في دراستنا هذه منهج تحليل المقومات والمؤشرات السياحية وتشخيصها من خلال طرح إشكالية متوافقة مع الواقع السياحي الجزائري ومقارنتها مع المقومات العالمية خصوصا دول ذات الطابع السياحي القريب التشابه مع الطابع الجزائري كتونس والمغرب.

**1.3. إشكالية الدراسة**

من خلال كل ما سبق وعلى أساسه ارتأينا إشكالية التالية: "إلى أي مدى تعكس نتائج المؤشرات السياحية أهداف التنمية السياحية بالجزائر؟"؛ ونرى بأن هذه الإشكالية تعكس مدى واقعية الطرح في معالجة مشاكل القطاع السياحي الجزائري والنهوض به.

**2.3. تساؤلات فرعية**

- وسعيا منا لتحليل هذه الإشكالية قمنا بتقديم بعض الأسئلة الفرعية التي نرى أنها تساعدنا في تفكيك وتركيب إشكالية الدراسة تمهيدا للإجابة عليها:
- ما مدى فعالية التشريعات التنظيمية للأنظمة السياحية في تحسين الواقع السياحي؟

- ما مدى مساهمة المؤشرات السياحية في تغطية العجز الدائم في بند السياحة والسفر في ميزان المدفوعات؟

- ماهي القطاعات التي يساهم تطويرها في حل المشاكل المعرقة لنمو وتطور القطاع السياحي الجزائري؟

### 3.3. فرضيات الدراسة

وكإجابة مبدئية على هذه الأسئلة سعينا لتقديم بعض الفرضيات التي تساهم في تحليل إشكالية هذه الدراسة

- القوانين التي تصدرها الدولة الجزائرية فعالة بشكل كافٍ في مجال تنظيم الأنشطة السياحية؛
- المؤشرات السياحية الجزائرية ناجحة في تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية؛
- يسهل حل مشاكل القطاع السياحي التي تعرقل تطوره خاصة في مجال الاستثمار السياحي.

### 4. نتائج دراسة وتحليل المؤشرات السياحية التنافسية للجزائر

من أجل الوقوف على تشخيص واقع السياحة بالجزائر، لا بد من استعراض أهم المؤشرات السياحية الجزئية والكلية وفق آخر احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي من جهة واحصائيات المنظمة العالمية للسياحة من جهة أخرى.

#### 1.4. المؤشرات السياحية الجزئية

يمكن عرض أهم المؤشرات على المستوى الجزئي للمعطيات السياحية الداخلية والخارجية من خلال النقاط التالية (Ministère du Tourisme de l'Artisanat et du Travail familial, 2020):

#### 1.1.4. دخول السواح عبر الحدود الجزائرية

يمثل دخول الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج عبر الحدود البرية، البحرية والجوية كما هو موضح في الجدول والشكل التاليين:

الجدول 2: تطور عدد السياح في الجزائر للفترة 2005-2017 (الوحدة: 1000)

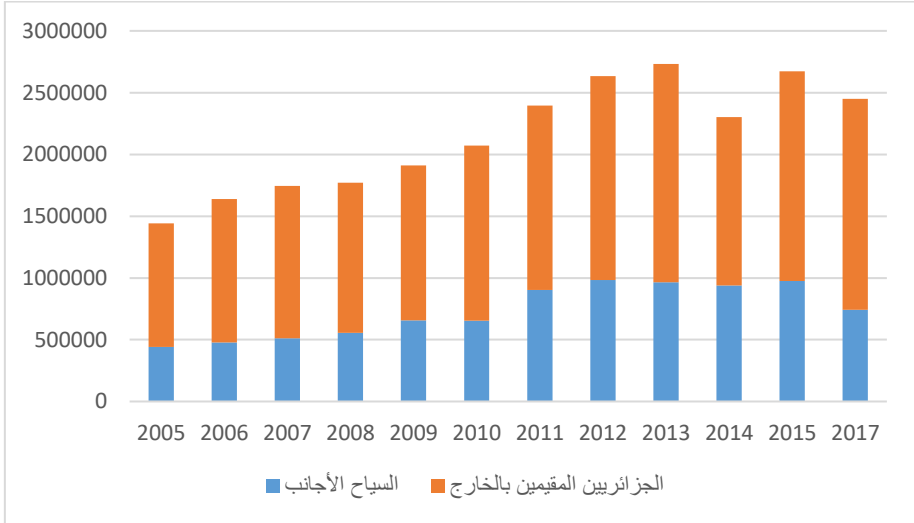
السنة	السياح الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع	نسبة التغير
2005	441	1001	1442	/
2006	478	1159	1637	13.52
2007	511	1234	1745	6.60
2008	556	1215	1771	1.49



7.91	1910	1255	655	2009
8.32	2069	1415	654	2010
15.62	2394	1493	901	2011
10.03	2634	1652	981	2012
3.72	2732	1768	964	2013
15.78-	2301	1361	940	2014
16.12	2672	1697	975	2015
8.30-	2450	1708	742	2017

Sources : Ministère du Tourisme (2020).

الشكل 2: التمثيل البياني بالأعمدة المركبة لتطور عدد السياح في الجزائر للفترة 2005-2017



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول السابق

وفق الأرقام والبيانات السابقة، وجدنا صعوبة في تحليلها حيث هناك عدم الاستقرار في تعداد السياح من السنة الى الأخرى لكل من السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج، حيث سجلت سنة 2013 أقصى تعداد في السياح حيث بلغ 2.732.731 سائح منهم 964.153 سائح اجنبي، ليتراجع في سنة 2014 بمقدار 400 مئة ألف سائح، لترتفع سنة 2015 بما نسبته 16.12%، وتم ملاحظة التراجع المسجل في أعداد السياح الأجانب سنة 2017 إذ لم يتعدى عددهم 742.410 سائح اجنبي مع زيادة طفيفة في عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج بواقع 1.708.375 سائح مقارنة مع السنة السابقة، وهذه الأرقام العشوائية لا تساعد في تحديد معالم إعداد الخطة السياحية.

## 2.1.4. عدد الليالي

بلغ عدد الليالي التي قضاها السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج بالمؤسسات الفندقية المتواجدة عبر التراب الجزائري حوالي 7.7 مليون ليلة. (Ministère du Tourisme، 2020).

## 3.1.4 مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (خارج المحروقات)

يمثل قطاع المحروقات المصدر الأساسي لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة ما يمثل 95% الناتج المحلي الخام.

الجدول 3: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام: فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم

2018	2017	2016	2015	السنة
1.8	1.6	1.4	1.3	حصة السياحة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات %

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات (Ministère du Tourisme، 2020).

نلاحظ من خلال الجدول، تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (فرع الفنادق، المقاهي، المطاعم....) من سنة إلى أخرى من 1.3% سنة 2015 لينتقل تدريجياً إلى 1.8% سنة 2018، لكنها غير كافية في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياحية المنشودة.

## 4.1.4 عدد الوكالات السياحية الناشطة بالجزائر

شهدت الوكالات السياحية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أعدادها، حيث قدرت اللجنة الوطنية لاعتماد الوكالات السياحية ATV، وهي هيئة وطنية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والمكلفة بدراسة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد للوكالات الجديدة حيث تقوم بمنح الاعتماد للوكالة التي تتوفر فيها الشروط أو سحبها في حالة إخلالها، عدد الوكالات الناشطة سنة 2018 بـ 2942 وكالة على المستوى الوطني:

الجدول 4: تطور عدد الوكالات السياحية على مستوى الوطن من 2015 إلى 2018

2018	2017	2016	2015	السنة
2942	2 220	2 041	1643	عدد الوكالات السياحية الناشطة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات (Ministère du Tourisme، 2020).

نلاحظ من خلال الجدول زيادات معتبرة في تعداد الوكالات السياحية الناشطة بالوطن، حيث بلغ سنة 2015 تعدادها 1643 وكالة سياحية ليقفز إلى 2942 سنة 2018 بفارق 1299 وكالة في ظرف 3 سنوات وهذا راجع إلى مرونة معالجة الملفات الخاصة بطلبات الاعتماد والشروط سهلة وميسرة لفتح الوكالة السياحية.

## 5.1.4. وضعية ميزان المدفوعات-بند السفر

يمثل ميزان المدفوعات-بند السفر من المعاملات المنظورة التي تحظى باهتمام بالغ لدى الدول التي تعتمد على السياحة كمصدر أساسي لمداخيلها من العملة الصعبة، ويمكن تقديم إيضاحات حول تطور ميزان المدفوعات الجزائري من خلال الفرق أو الرصيد بين الإيرادات والنفقات السياحية كما هو مبين في الجدول الموالي:

## الجدول رقم (08): تطور ميزان المدفوعات -بند السفر للفترة 2005-2017

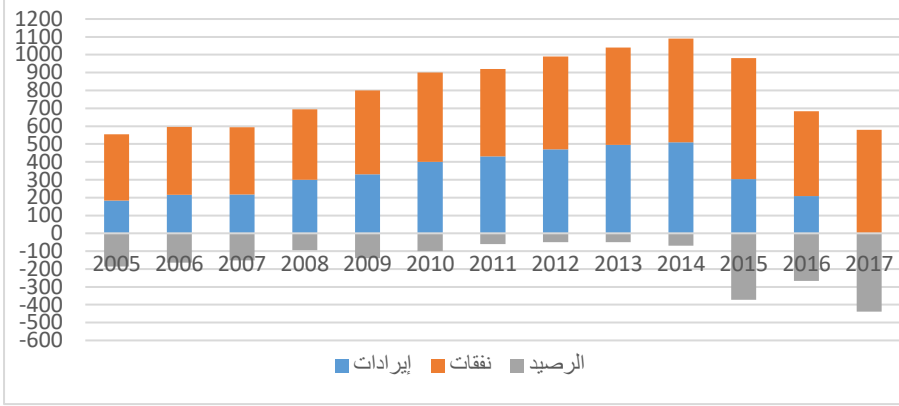
(الوحدة: مليون دولار)

السنة	ايرادات	نفقات	الرصيد
2005	184	370	186-
2006	215	380	165-
2007	218	376	158-
2008	300	394	94-
2009	330	470	140-
2010	400	500	100-
2011	430	490	60-
2012	470	520	50-
2013	495	545	50-
2014	510	580	70-
2015	304	677	373-
2016	209	475	266-
2017	140.5	580	439.5-

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات (Ministère du Tourisme، 2020).

الشكل 3: التمثيل البياني بالأعمدة المركبة لتطور ميزان المدفوعات

-بند السفر للفترة 2005-2017 (الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول السابق

إن وضعية بند السفر في ميزان المدفوعات لا تعكس كفاءة التطور السياحي في الجزائر؛ بدليل وجود عجز فيه من 2005 إلى غاية 2017، ولا توجد مؤشرات لتحسن وضعية ميزان المدفوعات، بل يزداد الأمر تعقيداً في سنة 2017 حيث بلغ رصيده 439.5 (سالِب) وهذا راجع إلى توجه الجزائريين من أجل السياحة نحو الخارج وفشل الدولة في استقطاب السياح الأجانب وجمود المشاريع الاستثمارية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات التي تعتمد عليها كلية في تمويل استثماراتها.

#### 6.1.4. التوظيف في قطاع السياحة فرع فنادق، مقاهي ومطاعم

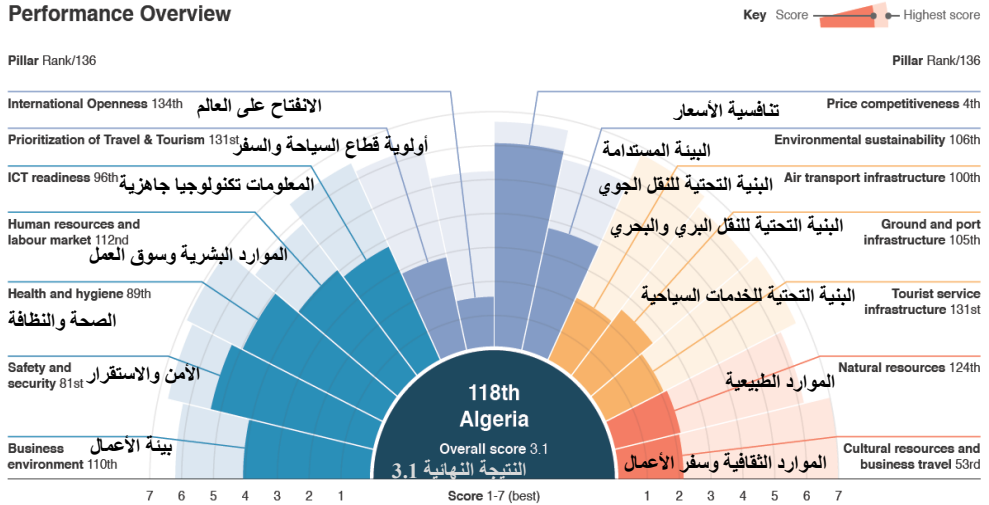
نظراً لعدم وجود إحصائيات دقيقة في تعداد العمال بالقطاع السياحي بسبب تضارب المعلومات وتداخلها بين مختلف الهيئات الرسمية، وبالرغم من أهميتها في تحديد مدى نجاح السياسات السياحية الجزائرية في ضمان مناصب العمل بالقطاع إلا أن التقديرات الأولية والأقرب إلى الواقع تشير إلى وجود ما يقارب 300 ألف عامل رسمي بفرع فنادق، المقاهي، المطاعم بالإضافة إلى حوالي مليون حرفي فرع الصناعات التقليدية وذلك حسب معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

#### 2.4. المؤشرات السياحية الكلية

وذلك من خلال المؤشرات العالمية لمنظمة العالمية للسياحة والسفر، وهذه المعطيات تستخدمها الحكومات والهيئات الرسمية السياحية كمرجع أساسي لقياس مدى تطور الوضعية السياحية لكل دولة، وتصدر تقريرها كل سنتين أو كل 3 سنوات لأهم المؤشرات السياحية لكل دولة عضوة في الأمم المتحدة ويبلغ عددها 254 دولة بالإضافة إلى 07 أقاليم لا تتمتع بالسيادة في علاقاتها الخارجية

(موهوب، 2015، صفحة 100)، ومن أجل دراسة هذه المعطيات لدولة الجزائر محل الدراسة ونظراً لجائحة COVID-19 وتضارب الإحصائيات، ارتأينا تقديم هذه المؤشرات اعتماداً على تقرير هذه المنظمة لسنة 2017 كما هو موضح في الشكل الموالي:

#### الشكل 4: مؤشرات التنافسية العالمية للسفر والسياحة لسنة 2017-حالة الجزائر -



Source : (Crotti & Misrahi, 2018)

وفق لهذه المعطيات المبينة في الشكل أعلاه، وباستثناء مؤشر تنافسية الأسعار والتي احتلت فيها الجزائر المرتبة الرابعة عالمياً نظراً لسياسات الدعم الحكومي للمواد الأساسية حماية للقدرة الشرائية خاصة أسعار الوقود وبعض من المواد الغذائية، نلاحظ بأن جميع مؤشرات الجزائر في مجال السياحة والسفر كانت متأخرة ولا تعكس المقومات السياحية التي تزخر بها، خاصة مواردها الطبيعية والثقافية بسبب الإهمال والتهميش، والضعف الحاد في البنية التحتية للخدمات السياحية، حيث يشير مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر في سياسة الحكومة كان في المراتب الأخيرة وهذا راجع إلى ضعف الترويج السياحي على المستوى العالمي وضعف الإنفاق الحكومي على السياحة، دون إغفال مؤشر الانفتاح الدولي في المرتبة ما قبل دولتين أخيرتين بسبب القوانين والتشريعات المعرّقة للاستثمار السياحي خاصة قاعدة 51/49 والنصوص القانونية المتعلقة بحركة تحويل الأموال ومتطلبات الحصول على التأشيرة، وكل هذه المعطيات جعلت الجزائر في مرتبة 118 من 138 دولة مع نقطة اجمالية 3.1 على 7.

## 5. مناقشة أسباب تدهور القطاع السياحي بالجزائر

إن تدني جميع المؤشرات السياحية في الجزائر على المستويين الجزئي أو الكلي وما ينتج عن ذلك من تأثير سلبي على التنمية السياحية؛ يرجع أساساً الى الاعتماد الكبير للدولة على عائدات المحروقات والتي تمثل 95% من الناتج المحلي الخام، بشكل يجعل القطاع السياحي من آخر اهتمامات الحكومة الجزائرية بالرغم من تبنيتها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي تم تمديده الى 2030 كجزء من استراتيجية وطنية شاملة لتهيئة الإقليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات، ويمكن حصر أسباب تدهور القطاع السياحي في الجزائر الى النقاط التالية (بوكفة و سودة، 2018، صفحة 37):

## 1.5. غياب تنافسية المنتجات السياحية

- تحتاج الفنادق لإعادة التأهيل كوارها السياحية والخضوع لشروط التصنيف العالمية وتحسين تصميمات المنشآت الفندقية والمنتجعية لمواكبة المعايير العالمية مما يعد تعبيراً عن الاهتمام الجاد بعنصر الجودة السياحية؛
- غياب منتجات سياحية وخدماتية مميزة جاذبة **Produits phares** قادرة على إحداث الفارق؛
- عدم وجود علامة سياحية مميزة قادرة على جذب عوائد مالية للخزينة العامة أو للخدمات التجارية المرافقة.

## 2.5. هياكل استقبال وفندقة غير كافية وذات نوعية رديئة

- عجز فيما يخص هياكل الاستقبال، الفنادق والمطاعم ذات جودة وأصالة من خلال معايير السعر والإطعام والأنشطة وباقي الخدمات المصاحبة؛
- الفنادق وهياكل الاستقبال مهملة، بدون تأهيل ومرتفعة الثمن نسبياً بالنسبة للسائح الوطني؛
- 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية .

## 3.5. ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في السياحة

- عدم كفاية المواقع الإلكترونية للدعاية والجذب السياحي خاصة للجنوب رغم ما يضمه من معالم وآثار كما أشرنا في بداية هذه الورقة البحثية؛
- السياحة الإلكترونية غير مُعَمَّلة أو غائبة باعتبار أن المواقع الإلكترونية المتوفرة لا تتيح الحجز على الخط أو الدفع لضعف البنية التحتية في التعاملات المالية وأساليب الدفع الإلكتروني؛
- انعدام القنوات التفاعلية الاتصالية بين العارضين وطالبي الخدمات السياحية؛

- عدم القدرة على التكيف مع متطلبات عصر المعلومات.

#### 4.5. ضعف أداء البنوك وعدم تكيفها مع المستجدات

- عدم الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة على مستوى البنوك وكذا الفنادق؛

- عدم وجود مكاتب الصرف وتعدد المعاملات المالية في هذا الجانب؛

- عدم التركيز على دعم وتمويل الاستثمارات السياحية من طرف البنوك؛

- ضعف البنى التحتية لوسائل الدفع الإلكترونية رغم ترسانة القوانين الموجودة في هذا المجال.

#### 5.5. نقص الكفاءات الاحترافية والسياحية

- نقص الكفاءة والاحترافية فيما يخص الخدمات المقدمة للسُّيَّاح؛

- نوعية التكوين لا تتماشى مع متطلبات العرض السياحي المتميز؛

- نقص المراكز والمعاهد المتخصصة في التكوين السياحي المتميز باستثناء المدرسة الوطنية

للفندقة بالعاصمة، المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، المعهد الوطني

للفندقة والسياحة ببوسعادة وسبع مدارس للتكوين المهني.

#### 6.5. تدني مستوى المنتجات والخدمات السياحية

- مشاكل النظافة والصحة العمومية؛

- خدمات سياحية ذات نوعية متدنية وبأسعار مرتفعة مقارنة بتونس مثلا، التي تعتبر قبلة أساسية

للسائح الجزائري؛

- انعدام برامج التهيئة والنهوض بالمنتج التقليدي المحلي.

#### 7.5. نوعية متدنية للنقل وعدم إتاحتها وغلاءه

- عدم القدرة على توفير وسائل النقل بالكمية والنوعية المطلوبة والتنوع المرغوب فيه من طرف

السُّيَّاح؛

- خدمات النقل الجوي رديئة خاصة الوجهة الصحراوية، مع عدم وجود التنسيق الكافي في

المطارات؛

- سيطرة احتكارية لشركة عمومية واحدة تتمثل في "الخطوط الجوية الجزائرية" على النقل الجوي

مما ساهم في تدني مستوى الخدمات مع ارتفاع كبير في أسعار التذاكر مقارنة بشركات الطيران

العالمية.

#### 8.5. عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية

- عجز في تسويق الجزائر كوجهة سياحية؛

- عدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي وانعدام فعالية المشاركات في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.

### 9.5. إدارة وتنظيم غير متوافقين مع السياحة الحديثة

- إجراءات معقدة لمنح التأشيرات والمبالغة في إجراءات الدخول؛

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على المستوى الوطني؛

- عدم وجود إجراءات تحفيزية فعلية للمستثمرين في مجال السياحة.

**10.5. غياب الأمن:** وهو عنصر جد مهم في القطاع السياحي، وبالرغم من تحسن الوضع الأمني وعودة الاستقرار السياسي، لكن ما تزال الجزائر تعاني من مشاكل متكررة ومتفرقة للأمن في جميع جوانبه كالأمن الصحي، حماية الوفود الأجنبية والتي تتطلب المرافقة الأمنية، زيادة في مؤشرات الجريمة (الشاهد، 2012، صفحة 135).

### 6. الخاتمة

بالرغم من محاولة السلطات الجزائرية وسعيها للحرص على تحقيق التنمية السياحية من خلال إصدار ترسانة من القوانين والتشريعات المنظمة؛ لكنها لا تعكس واقع القطاع السياحي من خلال تدهور حاد في جميع المؤشرات السياحية مقارنة مع الدول التي تتشابه مقوماتها وخصائصها مع التي تمتلكها دولة الجزائر خاصة الجارتين تونس والمغرب، حيث تبقى تلك المقومات كمصادر كامنة (شاهد و دفرور، 2017، صفحة 265)، ورغم وجود العديد من العراقيل والمشاكل -التي رأيناها حين ناقشنا أسباب تدهور القطاع السياحي بالجزائر-، إلا أنه كان يمكن للجزائر تداركها من خلال إعادة النظر في المخططات التنموية السياحية بالتركيز أكثر على إعداد المزيج التسويقي السياحي بما يلائم ما تمتلكها من القدرات والإمكانات السياحية وفقاً للمفهوم الحديث للتسويق السياحي.

ولقد خلصنا في هذه الورقة البحثية وعلى ضوء هذه المعطيات والأرقام إلى بعض النتائج - كإجابة على فرضيات الدراسة- والتي نراها مهمة للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري أهمها:

- تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات والمقومات السياحية الطبيعية والتاريخية مما يؤهلها لتكون قطباً سياحياً مميزاً إذا أحسنت استغلال هذه الموارد؛

- صدور الكم الهائل من القوانين والمراسيم والتشريعات المنظمة للأنشطة السياحية ومن بينها التنمية السياحية والتي لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الواقع السياحي ما لم تقم السلطات الجزائرية بمرافقة ومراقبة فعلية وتذليل العقبات التي تعترض الأنشطة السياحية خاصة في مجال الاستثمار السياحي؛



- لا تتناسب البنى التحتية الفندقية بالجزائر مع ما تمتلكها من المقومات الطبيعية والأثرية حيث لم تتجاوز الحظيرة الفندقية سقف 1289 فندق بطاقة 112 ألف سرير؛
- جميع المؤشرات السياحية على المستوى الجزئي غير مرضية خاصة عدد السياح الأجانب حيث لا يتجاوز في أحسن الأحوال مليون سائح سنة 2018 وفق آخر الاحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، وبالتالي ظهور عجز دائم لميزان المدفوعات-بند السياحة والسفر حيث بلغت نفقات سنة 2017 أكثر من نصف مليار دولار يقابلها إيرادات 140.5 مليون دولار وبالتالي فشل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية في تحقيق أهدافه، حيث كان يعول على تحقيق رقم مليار دولار في المرحلة الأولى كعائدات السياح وبلوغ 3 ملايين سائح؛
- أما على المستوى العالمي، تحتل الجزائر مرتبة 118 من 138 دولة مع نقطة اجمالية 3.1 على 7 وفق لتقرير المنظمة العالمية للسياحة والسفر سنة 2017، وهذا راجع الى تدنية جميع مؤشرات السياحة باستثناء مؤشر الأسعار نظراً للسياسة الاجتماعية التي تتبعها الحكومة الجزائرية لدعم المواد الأساسية منذ الاستقلال؛
- يعاني القطاع السياحي الجزائري من الكثير من المشاكل التي تعرقل تطوره، منها ما يمكن حلها لبدئيتها كحال البنوك والنقل الجوي ومواكبة المعاملات المالية العالمية، ومنها ما يتطلب الحل الجذري كإعادة النظر في السياسات التسويقية السياحية.

## 7. التوصيات

- ومن هذا المنطلق يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نرى أنها ضرورية للنهوض بالقطاع السياحي بشكل مستديم وعلى المدى البعيد أهمها:
- العمل على زيادة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية من خلال إعداد الخطة التسويقية التي تتلاءم مع ما تمتلكها من المقومات السياحية وخلق علامة سياحية جزائرية مميزة مغاربية وعالميا؛
- إعادة تأهيل الفنادق وتكوين العنصر البشري بما يتماشى مع المعايير العالمية في مجال الفنادق؛
- تطوير السياحة الالكترونية من خلال خلق بيئة إلكترونية على المستوى المركزي؛

- تطوير النظام النقدي والبنكي من أجل تشجيع الاستثمار في السياحة وتحقيق الليونة في المعاملات المالية كإنشاء مكاتب الصرف وتسهيل التعامل بالعملات الأجنبية وإصدار القوانين المنظمة لها؛
- إعادة النظر في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال إجراء التعديلات الضرورية فيما يخص الخطط التسويقية وتمويل الاستثمارات السياحية على المديين المتوسط والطويل لتحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة.

## 8. المراجع

- Crotti, R., & Misrahi, T. (2018). *The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017 Paving the way for a more sustainable and inclusive future*. Geneva: World Economic Forum.
- Le Secrétariat Général du Gouvernement. (2020, 12 13). *Journal Officiel*. Récupéré sur [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz): <https://www.joradp.dz/HFR/Index.htm>
- Ministère du Tourisme de l'Artisanat et du Travail familial. (2020, 12 10). *Algérie*. Récupéré sur [mtatf.gov.dz](http://mtatf.gov.dz): [https://www.mtatf.gov.dz/?page\\_id=1137](https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1137)
- الهدبة مناجلية. (مارس، 2017). الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث (26).
- الياس الشاهد. (01 ماي، 2012). التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، 12 (2)، الصفحات 123-138.
- إلياس شاهد، و عبد النعيم دفور. (31 12، 2017). دراسة وتحليل المزيج التسويقي السياحي في الجزائر. مجلة الإقتصاد الصناعي، 7 (4)، الصفحات 252-266.
- حمزة بوكفة، و عامر سودة. (2018). واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيته بناء على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 3 (2)، الصفحات 31-44.
- رشيد الناظوري. (1966). *تاريخ المغرب الكبير في العصور القديمة*. الرباط: الدار القومية للطباعة والنشر.

- سميرة أنساعد. (09 ديسمبر , 2012). الصحراء الجزائرية في عيون الرحالة الفرنسيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تسجيل فوتوغرافي أم تصوير تخيلي. مجلة دراسات، 1(2)، الصفحات 19-36.
- صالح موهوب. (2015). تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة. تأليف أطروحة نكتوره في التسيير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.
- علي سلطاني. (1999). مرشد عام للمتحف والمعالم الأثرية بتبسة. الجزائر: المطبعة الجديدة.